Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021223

Obstacles to peaceful coexistence in Iraq

[1]DR. Jaafar Alsadiq Mahdi atiya

Keywords: Iraq,ower,Identity, Coexistence,Rule of Law.

Received: 12/1/2026
Accepted:31/3/2026
Available:22/6/2026

Abstract

Social differentiation among human groups cultivates diverse cultural systems and values that enrich the social and political structure. This diversity is particularly valuable when it fosters coexistence and harmony within the political unity of the state, thereby enhancing the political system's effectiveness through its absorption of diverse cultural inputs and providing greater flexibility in policy formulation. Given Iraq's diverse social components, there is a critical need for legal, political, and institutional guarantees that protect these groups and strengthen the bonds of cooperation within the Iraqi social fabric. This should be framed within a unified national identity that reflects a supreme sense of belonging to the homeland, while simultaneously preserving each social component's right to maintain its specific heritage, values, and rituals within its own social sphere. Although the post-2003 Iraqi political system adopted these principles within its constitutional, institutional, and legislative frameworks, the turbulent post-transition circumstances and recurring crises hindered their realization. Furthermore, the invocation of the painful historical legacy of the previous regime's inhuman practices against various social components has exacerbated the obstacles to peaceful coexistence. Overcoming societal divisions has become increasingly complex, particularly as these divisions have been entrenched in the political performance of the ruling powers. Therefore, this research aims to identify the most prominent obstacles to peaceful coexistence in Iraq and to propose effective solutions to overcome them .

[1] University of Baghdad_ Center for Strategic and International Studies (Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq)
https:// orcid.org/0009-0007-1163-6003

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

معيقات التعايش السلمي في العراق

[1] م. د. جعفر الصادق مهدي عطية

الملخص

يحقق التمايز الاجتماعي بين الجماعات البشرية أنساق وقيم ثقافية متعددة تزخر بها المنظومة الاجتماعية والسياسية بتنوعاتها، لاسيما عندما تكون محققة للتعايش والانسجام داخل الوحدة السياسية المعبر عنها بالدولة، ومن ثم تؤدي فاعلية متميزة للنظام السياسي؛ بحكم استيعابه للتنوعات الثقافية والمدخلات المتنوعة التي تمنحه مزيداً من المرونة في صياغة مخرجاته، وبما أن العراق يتصف بتعدد مكوناته الاجتماعية فإن ذلك يستدعي إعداد ضمانات حقوقية وسياسية ومؤسسية ترعى حماية المكونات وتمنح السُبل الكفيلة في تعزيز أواصر الانسجام والتعاون ضمن النسيج الاجتماعي العراقي ضمن مفهوم وحدة المشتركات الوطنية التي تعكس الانتماء للوطن وهويته الاسمى مع التأكيد على حق المكون الاجتماعي بالحفاظ على موروثه وقيمه وطقوسه المعبرة عن انتمائه الأولي الضيق الذي لابد أن يكون ضمن مجلاته الاجتماعية الخاصة وهذا ما قد تبناه النظام السياسي العراقي ما بعد التغيير من خلال بنيته الدستورية، وايضاً ضمن التنظيم المؤسسي والتشريعي وفي مختلف أنشطة الدولة وقطاعاتها، إلا أن ظروف المرحلة التي أعقبت التغيير وما رافقها من تداعيات وازمات وكذلك استدعاء النسق التاريخي المؤلم للممارسات غير الانسانية للنظام السياسي السابق ضد المكونات الاجتماعية اسهم في تعزيز معيقات التعايش السلمي في العراق وأضاف مزيداً من التعقيد على تجاوز مظاهر الانقسام المجتمعي لاسيما وقد تكرس ذلك في منظومة الاداء السياسي للقوى المسؤولة عن إدارة السلطة، لذا اخترنا التعرف على ابرز معيقات التعايش السلمي في العراق في هذا البحث ووضع الحلول الناجعة لتجاوزها.

الكلمات المفتاحية: العراق، السلطة، الثقافة، الهوية، التعايش، سيادة القانون

المقدمة

تزدهر المجتمعات الانسانية ذات الانتماءات الاجتماعية المتعددة بمدى انسجامها وتعاونها في تحقيق التعايش السلمي انطلاقاً من طبيعة الثقافة المحفزة للوعي الجمعي الذي يؤدي بدوره توحيد المشتركات والتعامل من منظور الوحدة المستوعبة للاختلافات الاجتماعية سواءً كانت عرقية أم دينية أم ثقافية وغيرها، لتكون ضمانة حقيقية لتقبل الإخاء والتعايش المستقر والمستدام، ومن هنا يبرز اهمية التعايش السلمي بوصفه مقدمة لبناء سياسي معبر عن تنوعات الكيان الاجتماعي وتطلعاته.

لقد أسهمت معطيات الواقع السياسي العراقي منذ تأسيس الدولة إلى ما بعد العام(2003) أحداث وازمات اجتماعية وسياسية بالغة الخطورة أسهمت بشكل كبير في هشاشة البناء الاجتماعي، وتعميق الانقسام بين مكوناته، مما أرسى ثقافة مقيدة للانسجام الاجتماعي؛ بفعل تقصير أنظمة الحكم المتعاقبة على تحقيق هوية وطنية جامعة تحترم الخصوصيات الاجتماعية وتحد من وسائل الاكراه القسري مما أرسى قيم وممارسات اجتماعية اضعفت بشكلٍ كبير بلوغ دولة المواطنة المتساوية، وتعزيز مقومات الانتماء الوطني، وهنا يظهر هدف البحث؛ لبيان ما يبرر تفاقم مظاهر العنف وهشاشة الاستقرار الذي اعقب سنوات التغيير لاسيما في ظل غياب النظام وانفاذ القانون مما اسهم في تعقيد إحلال الاندماج الاجتماعي واعلاء الهويات الفرعية والتقوقع داخل التكوينات الفئوية مما فاقم من معيقات التعايش السلمي في العراق التي اخترنا البحث فيها.

مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث من كون المجتمع العراقي زاخر بالتنوعات ذات الانتماءات المتباينة عرقياً ودينياً وثقافياً استوطنت ارض العراق وشكلت بمجموعها النسيج الاجتماعي العراقي، فماهي الاطر والضمانات المحققة للتعايش السلمي المستدام ومعززة للاندماج الاجتماعي في العراق؟ ومن ثم تتفرع المشكلة للتساؤلات الاتية:

1. ما طبيعة التحديات التي تحدّ من تحقيق التعايش السلمي في العراق؟
2. كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في ظل معطيات الواقع العراقي؟
3. ما تأثير الأداء السياسي لقوى السلطة الحاكمة على إشاعة التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية في العراق؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: إنَّ تحقيق التعايش السلمي في العراق المعزز للانسجام ومن ثم الاندماج في إطار الهوية الوطنية الجامعة والشاملة للانتماء الطوعي القائم على المواطنة المتساوية إنما يتوقف على تطابق الأنساق الدستورية والتشريعية مع تحقق الارادة السياسية للنخب الحاكمة في السلطة والمقرة فكراً وممارسة بتحقيق التعايش السلمي كضرورة أساسية لبلوغ الاستقرار وتعظيم مخرجات الدولة، مع التأكيد على إحلال ثقافة مدنية مساهمة في تقبل الآخر واستيعاب التنوع.

المبحث الأول

محددات التعايش السلمي في العراق

تؤثر البنى التقليدية في المجتمع ومؤسسات الدولة في العراق وتؤدي التقاليد القبلية دوراً مهماً يضاهي احياناً دور السلطة في الدولة، فالتركيبة المجتمعية على الرغم من مظاهر التطور والمدنية فقد ظلت العقلية السائدة هي عقلية ذات طابع ديني– قبلي يتمتع فيها رجل الدين ورئيس القبيلة بنفوذ كبير، ظلت محكومة بعادات القرية والقبيلة وتقاليدها[1]، وإن وجود القوى الدينية على رأس السلطة سواء في الحكومة والبرلمان يمكنه أن يغير شكل الدولة المدنية التي حدد معالمها الدستور، فالحديث عن قصور الدستور أو هو العامل الوحيد الذي حوَّل العراق إلى دولة مكونات وطوائف هو طرح غير موضوعي فالتحديات التي تواجه بناء الدولة المدنية في العراق عدة[2]، تأتي من عوامل تتعلق بممارسات اجتماعية وسياسية التي نوردها كما يأتي:

أولاً: شيوع العنف وانعدام معززات الاندماج الاجتماعي

يعيش النظام السياسي بعد العام(2003) ازمة معقدة على المستويات كافة(السياسية –الاجتماعية– الثقافية) مما ادى إلى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات وكثرة الصراعات والتناقضات, إذ اختفت في بعض الاحيان لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب والتطرف وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي واصبحت أجهزة الدولة ضعيفة نوعاً ما، واختلال تنفيذ سياسات الحكومة الخاصة بالتنمية والاعمار والنهوض بالواقع العراقي، الأمر الذي عمَّق ازمات النظام السياسي[3]، كما ادى التغيير السياسي إلى احداث وتداعيات تجاوزت في أبعادها وتأثيراتها السياسية لتتطور وتصبح فيما بعد ازمات ومشكلات مزقت النسيج المجتمعي للشعب العراقي عبر سيادة مبدأ التشدد والتطرف الذي حمل في طياته الأحقاد والضغائن والغلو على المستويات كافة، وهو ما عزز من ثقافة الانقسام وغياب الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع والدفع باتجاه تعزيز الولاءات الطائفية والدينية والقومية الضيقة على حساب الولاء الوطني الجامع[4]، وإن الصراع والعنف حالة ملازمة في بيئة القيم والممارسات التقليدية إذ تفتقر المجتمعات التقليدية إلى لغة الحوار وتبني السلم، فالحسم يستند بدرجة كبرى على اعتماد القوة كسبيل اسرع لبلوغ التأثير المطلوب، لذا فالعنف نتيجة حتمية عند شيوع الثقافة التقليدية ومن ثم تتداخل عمليات العنف ويصبح الصراع هو المحور الابرز الذي يوجه المجتمع ويوفر بيئة ملائمة لظهور العصبيات وتنامي حالة الانقسام التي تعزز حالة اللا استقرار في المجتمع.

تجدر الإشارة إلى وجود أساس سوسيولوجي بنيوي للنزاعات الاهلية في العراق؛ نتيجة حركات التطرف وانتشار الافكار التي تكفر وتلغي الاخر على خلفية التمايز والاختلاف بالعقيدة والفكر واختلاف الرؤى والتفكير والتفسير للدين, فضلاً عن التباين الطبقي والبيئي والعشائري؛ حتى اصبحت هذه النزاعات هابطة إلى ما دون المستوى الوطني[5]، ومن مظاهر العنف هي قوة العصبية التي شهدها العراق في مناطق متعدد وما تعرف ب(الدكة العشائرية) التي بثت الرعب في نفوس المواطنين سواء الموجهة اليهم أو من يجاورهم، وتزايدت هذه الظاهرة؛ نتيجةً لعدم مواجهتها من قبل القضاء بحزم شديد وضعف القوات الامنية، الامر الذي ادى إلى انتشار السلاح و اصبح بمتناول يد الشباب العاطل عن العمل؛ بسبب انتشار البطالة والفساد، وهذه الظواهر المتكررة ادت إلى وقوع ضحايا عدة؛ نتيجة هذا العنف غير المشروع كما تأتي الاطلاقات النارية في المناسبات والاحتفالات الخاصة والفوز بمباريات كرة القدم واحدة من التطبيقات الواقعية لخرق القانون[6]، اذ تقف النزاعات العشائرية المسلحة أمام تحقيق سلم مجتمعي مستدام التي تستمر لفترات طويلة الامر الذي يؤثر سلباً على الامن المجتمعي, لذا فإن استمرارها يجعل كيان الدولة في مأزق كبير وحرج، إذ يُعد مؤشراً على ضعف الدولة إن لم نقل يعجل بتفكيكها[7]، وإنَّ تراكم سلوكيات العنف والظلم والإقصاء التي مورست باسم القبيلة والطائفة والقومية وخوضها الصراع مع مكونات التنوع الاجتماعي الاخرى تحت شعار الانتصار للجماعة التي تهيمن على القرار السياسي التي تظل الملاذ الإستراتيجي ومادة القمع للحاكم حتى وإن كان ينتمي إلى حزب أو مجموعة سياسية، إذ يلجأ إلى استثمار رمزيته في استدعاء قوميته أو طائفته ويترتب على هذا القهر والظلم للفئات الاخرى صراع وثأرية تأخذ شكل الدورة التي يمكن تسميتها بدورة(الصراع والثأرية) وهذه لم تكن نتاج تنافس اجتماعي صرف، بل مخرجات للتنافس السياسي يقودها السياسيون وأحزابهم، ويوظفون الفئات الاجتماعية في هذا الصراع[8].

تدنت قيمة القانون في المجتمع العراقي؛ نتيجة تزايد ثقافة الافلات من العقاب وبطء إجراءات التقاضي فالعدالة تتحقق ببطء شديد في العراق الذي يترك اثار سلبية على افراد المجتمع، فمثل هذا المناخ القضائي لا تصل فيه الحقوق إلى اصحابها إلا بشق الأنفس، ومن المتوقع أن يُسهم في استشراء ظواهر العنف المجتمعي والقصاص الفردي في غياب سلطة قادرة على إنفاذ القانون[9]، وهو ما دفع بعض فئات التنوع إلى الاستعانة بالخارج للتدخل في شؤون البلد، إذ لا يمكن لأي مجاميع عنف أن تمارس نشاطها ضد فئة اجتماعية في بلد اخر من دون توافر حواضن اجتماعية لها، لهذا نلحظ إن التدخل في شؤون العراق تاريخياً ربما يخبو فترة من الزمن ثم سرعان ما يظهر في حواضن معينة في الاغلب الاعم منها كانت سياسية ذات اهداف فئوية أو شخصية ليصبح الصراع في بعض المراحل التاريخية صراع الكل ضد الكل عندما تكون هناك حالة اقصاء ما بين الفئات السياسية والتوافق بين الكل لتوزيع المغانم[10]، وعزز ذلك ظاهرة العسكرة في المجتمع العراقي؛ بسبب حالة الانفصال بين المجتمع والدولة وتأثير الثقافة التقليدية وسيادة القيم العشائرية التي ترى في حيازة السلاح وحمله مصدر فخر، ومن عوامل ترسيخ هذه الظاهرة : لجوء السلطة إلى صرف انتباه المواطنين عن المشاكل الداخلية من خلال الترويج لوجود تهديد وخطر دائم يستهدف الدولة واستغلال الأوضاع لفرض قوانين طوارئ استثنائية وتعبئة المواطنين وحشدهم في تشكيلات مسلحة تحت مسميات عديدة, كما اسهمت سياسات التسلح والانفاق العسكري على حساب التنمية في شيوع ظاهرة العسكرة من خلال زيادة عدد المتطوعين الراغبين بالعمل في صفوف القوات المسلحة للحصول على رواتب مغرية[11]، وعلى ذلك إن مسببات العنف في العراق عديدة، إذ أدت سياسات الحكومات المتعاقبة في العراق إلى تغذيته وما تعرض له العراق بعد العام(2003) فاقم من معدلاته إلا إن ما يلحظ هو وجود حواضن اجتماعية تتبنى العنف وتعمل على تأجيجه مستندة بذلك على قيمها التقليدية التي ترى بالقوة والتصارع مدعاة للفخر، وما إن يغيب العنف لمدة من الزمن حتى يظهر مرة اخرى بشكل أوسع واكثر فتكاً مما يجعل الحل لا يقتصر على قوة تطبيق القانون والجزاء، وإنما لابدَّ أن يأخذ التثقيف المدني لمبادئ التعايش السلمي مساره لحل هذه الظواهر السلبية في المجتمع العراقي.

ثانياً: تغييب الهوية الوطنية على حساب الولاءات الفرعية

إن للتراكم التاريخي وعمق الموروث المرجعي دوراً بارزاً في ترسيخ الانتماءات والولاءات التقليدية التي لا تزال تمثل المرجعيات الفاعلة في ذهنية الفرد العراقي، ومنها يستمد الافراد هوياتهم وإليها تتجه ولاءاتهم أكثر مما تتجه للوطن مما يؤكد على إن الثقافة السياسية للمجتمع العراقي لا تزال ثقافة سياسية تقليدية وهو ما يتنافى مع اسس بناء هوية وطنية عراقية[12]، والإشكالية لا تكمن في وجود الهويات المحلية والاثنية أو تنوعها، إنما في تسيسها التي اتخذت في كثير من الاحيان صيغة العنف المسلح بعد أن كانت مغطاة تحت غطاء آيديولوجي مغلق باسم القومية العربية على عهد نظام البعث السابق[13]، ومن بين اشد القيم تضرراً في منظومة قيم المجتمع العراقي: هي انسلاخ المواطن عن وطنه ومن ثم مواطنته ومجتمعه؛ وذلك على خلفية تحكم العلاقات الاجتماعية الطائفية والقومية والقبلية في خدمات الدولة، حيث الأوضاع متداخلة ومختلطة

في مختلف الوظائف المطلوب من الدولة تأديتها، لا سيما فيما يخص الخدمة العامة إذ يجد المواطن إن دولته منسلخة وبعيدة عن المجتمع؛ لأنها لا تعبر إلا عن مصالح اجتماعية ضيقة ومحدودة[14]، وما تعرض له المواطن العراقي في ظل الاحداث والظروف التي رافقت التغيير السياسي الجديد في العراق جعلته يهرب إلى الاحتماء بالهيئات القرابية؛ – القبيلة, الطائفة, العرق – ليحقق من خلالها الحماية والامان في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفرها له، مما دفع الفرد أن يستند على هويته الفرعية فإن هذه الهوية استندت عليه ايضاً والتفاف الافراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على المواطنة، بل انتهاكاً لها حين تحول ولاء الفرد إلى ولاء اخر شكل بديلاً عن الولاء الوطني فاصبح عائقاً أمام بناء مواطنة[15]، وإن اعتماد القوى والاحزاب السياسية على مبدأ المحاصصة في ادارة الدولة اعطى أولوية الاهتمام إلى الهوية الفرعية، لأن تلك الكيانات والاحزاب السياسية ترى في نفسها ممثلة للطائفة أو العرق أو الفئة اي: الانتماء الفرعي, لذا ينصرف جهدها إلى تضمين حقوق المكون الفرعي حتى وإن كان على حساب الهوية الوطنية فضلاً عن ضعف ادراك اهمية الانتماء الوطني وضرورة التماسك الاجتماعي الذي يعود بالنفع على إداء النظام السياسي، وكذلك يوفر قيام احزاب وتجمعات سياسية متميزة بالعمل السياسي المتوافق مع متبنيات الدولة المدنية.

ثالثاً: تعثر الاداء السياسي لقوى السلطة الحاكمة

يلحظ على السلوك السياسي للنخب السياسية العراقية ميولاً صراعيًا اعنف واشد وطأة من الميول الصراعي في المجموعات الاجتماعية، فالنخب السياسية باستثناءات محدودة كانت موجهة للصراعات الاجتماعية إلى الدرجة التي ذهب ضحيتها الالاف من الابرياء من الشعب العراقي من خلال نقل الصراع السياسي إلى المجتمع؛ فإنهم عن طريق سيطرتهم على الفواعل الاجتماعية يسعون للحصول على مكاسب سياسية والتأثير على سير العملية السياسية في العراق(16)، وبدلاً من توحد خطوط العمل السياسي في اطارها العام اسفرت الخلافات السياسية عن بروز مجموعات تتصارع في ما بينها حول التمثيل السياسي وقد وصلت درجة تصارعها في بعض الاحيان إلى مستوى الاقصاء المتبادل تبعاً للمعطيات التي تتحرك في الواقع السياسي العراقي، فهناك لون من تلك القوى السياسية يعتمد ثقافة الارهاب السياسي ويعزز لغة العنف داخل المجتمع عن طريق التنظير والدفع بالضد والتخندق بالاتجاه المغاير لحركة دوران العمل السياسي(17)، كما وظفت حركات الاسلام السياسي في عملها الاستنفار الايديولوجي الديني في مقارعتها للقوى المناوئة لها الامر الذي اضعف من قدرتها على فتح خطابها الحزبي على آفاق وطنية واسعة، وضيَّق في امكاناتها في بناء علاقات تعتمد الحوار ناهيك عن اخفاق هذه الحركات بتأدية دور ايجابي في التنشئة الاجتماعية والثقافية وعدم تحمل الاحزاب والحركات الاخرى المشاركة بالعملية السياسية مسؤوليتها الوطنية في إيجاد سياسات إجماع وطني(18)، لذا افضى التواجد المتزايد لرجال الدين وزعماء القبائل في ميدان العمل السياسي على حساب التيارات المدنية إلى شيوع الممارسات التقليدية في النشاط السياسي وأثر على طبيعة التنافس السياسي الذي اخذ منحى شخصي وثأري، إذ تهبّ الاتباع والاعوان للمناصرة وتقديم الولاء واستعراض الطاقات التي تنتج سلوكيات غير مسؤولة ومعرقلة للاستقرار الاجتماعي مما يصعب السيطرة في بعض الاحيان ويفاقم من حدة العنف في احيان اخرى.

ونتيجة لصراع الهويات الفرعية بعد العام(2003) وما تمخضت عنها كان من الطبيعي أن يكون هناك تداخل بين السياسي والمؤسسي فاذا كان الدور السياسي يمكن أن لا يقوم على الخلفية المهنية؛ لأدائه والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية لإنجازه فان من الممكن أن يضطلع بالأول الحزب السياسي فإن الثاني تضطلع به الحكومة؛ لذا فإن اي تداخل بين الاثنين يؤدي إلى الارباك والفوضى وفشل أداء مهام العمل الحكومي(19)، كما ادى الفشل في حل اشكالية الهوية العراقية من الحكومات المتعاقبة ما بعد التغيير السياسي التي تعد بطبيعتها حكومات ديمقراطية إلى تفاقم واتساع هذه الاشكالية حتى بلغت ذروتها بعد أن تفاعلت مع مشكلات اخرى يعيشها العراق كالشرعية, المشاركة, الاندماج الاجتماعي، التوزيع, التغلغل ودور العامل الخارجي، لاسيما الاقليمي في اذكاء تلك المشكلة ودفعها للظهور إلى السطح بكل قوة خدمةً لمصالحه الاقليمية داخل الاراضي العراقية، إذ ادت ازمة الهوية إلى التأثير احياناً إلى الغاء مفهوم الدولة من منطلقات الثقافة السياسية لكثير من الاحزاب السياسية مما ادى إلى تغليب الولاءات الحزبية والطائفية أو القبلية على الولاء للدولة واصبحت الاخيرة مهددة في ايجاد هوية وطنية عراقية موحدة(20)، كانت محصلة الاداء السياسي وضع الدولة العراقية في مواجهة صراع على هويتها بسبب الخلاف بين المكونات على هذه الهوية والتمسك بالهويات الفرعية في ظل غياب الهوية الوطنية وضعف تجانس المجتمع العراقي وضعف عقيدته الوطنية العراقية مما احدث ذلك خللاً بين مكونات المجتمع ومن ثم استغلته القوى والاطراف السياسية لتحقيق مكاسب شخصية ضيقة وجراء ذلك يعاني البلد من ضعف ولاء الفرد والمجتمع للدولة

العراقية ويضعها في مواجهة تحدي سياسي غير محمود العواقب تنطوي ثناياه على مخاطر كبير تطال حاضرها ومستقبلها(21)، ومن احد الدوافع التي تهدد الهوية الوطنية العراقية هي الدمج والربط بين السلطات الحكومية وبين الدولة ككيان مستقل حيث الدمج المقصود بين الدولة والسلطة في الكيان والدور والوظيفة مما افقد الهوية الوطنية جوهرها وانتماءها ووحدة فعلها وغاياتها فعندما تبتلع السلطة الدولة ينتفي جوهر وغاية الهوية وفعلها التاريخي فتغيب هوية الدولة بالتبع ومن ثم الدمج القائم بين الدولة العراقية والسلطات الحاكمة على تعاقبها ادى إلى بروز مشكلة غياب الدولة التي تم تجييرها بالكامل لصالح السلطة مما اضر بإنتاج هوية الدولة(22)، لذلك استثمرت العديد من القوى السياسية الهويات الفرعية لبناء قاعدتها الجماهرية؛ كونها لم تتمكن من بناء أحزاب سياسية متكامل الادوار ومتناسق المبادئ وهذا يرجع إلى طبيعة الثقافة التي يمتلكها النخب السياسية التي عولت على اذكاء الهويات الفرعية بوصفها كتل اجتماعية جاهزة تدعم تلك القوى السياسية وتعزز مكانتها مما انعكس ذلك بشكل اكبر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وتعميق الانقسام المجتمعي وعقد ازمة الهوية التي ورثها النظام السياسي الجديد من حكومات ما قبل العام(2003) بما تحمله من متناقضات ومشاكل اثرت بشكلٍ كبير على تراجع الولاء الوطني.

المبحث الثاني

سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق

إن هيمنة البنى التقليدية وتأثيرها على انحدار الاداء السياسي لا يعني أن الامل مفقود في الحد من تأثيرات تلك البنى أو التسليم لممارساتها وقيمها، بل طريق الحل والمعالجة لا يزال مفتوحاً امام الخطوات الجريئة والراغبة في الاصلاح والتغيير نحو الافضل وبعد استعراض آثار الثقافة التقليدية وسلوكياتها على اداء النظام السياسي وعلى التماسك الاجتماعي اخترنا التعرف في هذا المبحث على اهم السبل لتعزيز مضامين الدولة المدنية في العراق التي تمثل أبرز خطوات التوجه السليم نحو المعالجة واستئناف الإنجاز

أولاً: تعزيز مقومات الدولة المدنية في العراق

إن التغيير لا يحدث من تلقاء نفسه، وانما يجري من خلال سلوكيات الافراد وافعالهم على أساس الاستناد إلى حالة من التمازج فيما بين التنظير الفكري من أجل التغيير تارةً والممارسة الفعلية المتداخلة بمحفزات الانتقال والتحول من حال إلى حال افضل تارةً أخرى وبين هذا وذاك عوامل بنيوية عدة تسهم في تحقيق الظروف المواتية للإصلاح الذي يتطلب ربط الطموحات بالأفعال من خلال حركات اصلاحية فاعلة لبناء نمط سلمي مستقر ومستمر في التغيير[23]، لذلك تضمن اقامة الدولة المدنية استقرار ووحدة العراق بما يمنع من انهياره وتقسيمه من خلال تحصين البلد ضد التهديدات والتدخلات الخارجية, إذ إن هناك علاقة عكسية بين وجود الدولة المدنية والصراعات الاثنية المنتجة للقوى والعنف وانهيار القانون في الداخل التي تستدعي بدورها التدخلات الخارجية[24]، لذا فإن السبيل الافضل لإتمام البناء الديمقراطي هو تقوية المجتمع والبدء في البناء من القاعدة بتطوير الهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، ولدى العراق نسبة معقولة من المؤسسات بإمكانها تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية علاوة على إن العراق يتمتع بميزة وجود إدارة مدنية تغطي أجزاء كبيرة من البلاد ولإعادة حيوية هذه البنية الادارية يجب ملأها بتكنوقراط عراقيين[25]، ويؤدي شيوع الثقافة السياسية المدنية إلى تعزيز البناء الديمقراطي ويمنح الفاعلية للمؤسسات الرسمية التي تكون مستجيبة لمتطلبات المجتمع وينعكس ذلك على تعزيز الانتماء الوطني وتكون المؤسسات المدنية بديلاً عن المراكز الاجتماعية التقليدية من حيث لجوء المواطنين اليها وفق علاقة مؤسسية وقانونية تؤدي إلى موائمة المبادئ والاهداف المدنية مع واقع المجتمع وتفاعلاته من جهة وترفع مدارك المجتمع وتنمي قدراته وتوظفها في مواقع منتجة سياسياً, اجتماعياً, اقتصادياً وثقافياً من جهة اخرى.

وكذلك التأكيد على أهمية عنصر المشاركة الحقيقية والفاعلة في تشكيل هوية الدولة الوطنية وهي من مستلزمات البناء الانساني الديمقراطي الذي يؤمن بالإنسان كقيمة ودور ورسالة ويؤمن بالأمة بوصفها وجوداً حقيقاً أصيلاً لا يمكن القفز على ارادتها وسيادتها، وإن المشاركة من أهم استحقاقات المواطنة وفروضها العلمية وبانتفائها لا يكون للمواطنة معنى ولا تعدو أن تكون السلطة عندها سوى قوة استعباد لرعايا الدولة وإن المشاركة تعني الحضور والمساهمة الحرة الحقيقية في ظل دولة القانون والمؤسسات[26]، ولا بدَّ من تغليب سياسة الانتخاب على انتخاب السياسة؛ وذلك لأن اختيار سياسة الانتخاب تمنح الشعب القدرة على اختيار سياسة صالحة للبلاد عبر آليات سلمية وديمقراطية، بينما انتخاب السياسة سيؤدي إلى اختيار سياسة تلائم الحكومة وترضي اطرافها ومن ثم يضعف قدرة الشعب على الحكومة وأيضاً يضعف حكم الاغلبية وتصبح الديمقراطية حكم القوى السياسية المسيطرة وهي قليلة[27]، وتبقى المعالجة المطلوبة مرتبطة بضرورة اصلاح المؤسسة البرلمانية برمتها؛

لأن ضعف البرلمان مرتبط بعملية فساد السلطة كما إن الحاجة قائمة إلى سلطة قضائية قوية والالتزام بالقواعد العامة في المجتمع بالشكل الذي يحد من السلوكيات المنحرفة للأفراد عموماً والنخب السياسية بشكل خاص واقامة مؤسسات متميز ترسخ اسس الشفافية والرقابة والمساءلة في اداء الحكومة[28]، كما تفرض سبل الاصلاح إعادة النظر في العلاقة بين السلطات الاتحادية وحبكها وتنظيم الادوار والوظائف فيما بينها بما يضمن عنصر الاستقلالية والتكافؤ في المهام والاختصاصات الذي يكفل إزالة التعارض في ادائها والغموض في مخرجاتها ويجعل اعمالها تتميز بشفافية أوسع.

كما ينبغي العمل على سحب السلاح خارج نطاق القانون واحتكاره بيد الدولة سواء بالشراء(الترغيب) أو باستخدام قوة القانون(الترهيب) الذي يدعم الدولة في حيازتها للسلاح وسحبه من يد غيرها والعمل على تحييد عشائر بعينها والتفرغ لإجبارها على الرضوخ لإرادة الدولة وتثقيف المجتمع ككل باتجاه الحد من امتلاك السلاح، فضلاً عن تكليف مراكز بحثية أو باحثين مختصين لدراسة أسباب النزاعات العشائرية وتحديد الطرق الناجعة في حلها من اجل الحيلولة دون تكرارها والحد من استشرائها مستقبلاً كل هذه العناصر لابد على الحكومة الأخذ بها إذا كانت لديها إرادة جدية في تحقيق سلم مجتمعي مستدام[29]، وما توافره الدولة المدنية من ضمانات واليات تعد ضرورة لابد من اعتمادها في العراق كونها تسهم في تقديم حلول جذرية لمشاكل مستعصية متراكمة وآنية على مستوى اداء مؤسسات الدولة وعلى نوع الممارسات السياسية وطبيعة القيم المجتمعية التي تنصهر في هوية وطنية جامعة ومساهمة في تعزيز النهج الديمقراطي من خلال مبدأ المواطنة والتداول السلمي للسلطة المتحقق من المشروعية الانتخابية ومن ثم تصبح السلطة وسيلة للإنجاز لا اداة للصراع.

ثانياً: تعزيز سيادة القانون وتطوير منظومة العدل

تشكل سيادة القانون احد ركائز بناء دولة قوية قادرة على تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بشكل يشمل فئات المجتمع بعيداً عن الاقصاء والتهميش وكلما ارتفعت قوة وسيادة القانون ازدادت قوة وفاعلية الدولة لممارسة سلطتها، وتمتع القضاء بالاستقلال يضاعف من نزاهة الاجهزة الرقابية من أجل القضاء على آفة الفساد المالي والاداري المستشري في العراق، ومن ثم رفع ثقة المواطن بقانون الدولة وتنتشر ثقافة وتعزيز احترام حقوق الانسان العراقي الذي عانى من التهميش والتمييز وفقدان الشعور بالأمن والاستقرار, إذ تدفع عدالة القانون المواطن نحو تنامي شعوره بالولاء والانتماء للدولة العراقية وقوانينها بدلاً من ولاءه لهوياته الفرعية واضعاف وجودها وتأثيرها تدريجياً[30]، وإن الشروع ببناء الدولة المدنية يتطلب توفير بيئة قانونية تحمي الحقوق وتحدد الواجبات بعدالة مما ينعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وكذلك علاقة الفرد بالدولة التي يحكمها القانون الذي ينظر للفرد كمواطن لا بانتمائه الفرعي مع مراعاة خصوصية المكونات الاجتماعية ضمن الاطار الذي يعزز الولاء الوطني ومن ثم يصبح القانون اداة للفصل في المنازعات وفق منطلقات العدل، لا وسيلة لتكريس الاستبداد والتمييز بين افراد المجتمع الامر الذي ينعكس على مستوى سيادة القانون والالتزام ببنوده.

ينبغي تعديل النصوص الدستورية المتعلقة بتنظيم شؤون مجلس النواب عن طريق تضمينها لأحكام المساءلة السياسية لأعضاء مجلس النواب وبصورة لا تتقاطع مع الحصانة المقررة لهم كون النائب منتخب ويتمتع بحصانة قانونية لا يعفي اعضائه من أي مسؤولية تترتب على ما يصدر منه من افعال قد تشكل خرقاً للدستور أو تمثل حنثاً في يمينه الدستوري أو اخلالا بتمثيله الشعبي وهذا غير مستبعد اطلاقاً ومن ثم تبرز الضرورة لوضع الية دستورية لمساءلة مجلس النواب ومراقبة اعماله اذا ما تجاوز سلطاته أو خرق الدستور والقانون أو لم يمثل مصالح الشعب[31]، كما يتضمن تعديل الدستور منح رئيس مجلس الوزراء سلطة إقالة الوزير دون الرجوع إلى مجلس النواب؛ لأن عمل الوزارة يقوم على التجانس والانسجام بين الرئيس ووزرائه وإن تقييد سلطة رئيس مجلس الوزراء في هذا المجال يحد من فاعلية مجلس الوزراء ويؤثر على ادائه، لاسيما إذا ظهر إن اداء بعض الوزراء يتّسم بالضعف أو عدم المسؤولية أو عدم الانسجام مع سياسة ورؤى رئيس الحكومة[32]، وتعد عملية تعديل الدستور بوصفها المفتاح الرئيس لمغاليق المستقبل السليم للعملية السياسية في العراق الجديد وخاصة في المواد المختلف عليها تلك التي تمثل خللاً في العلاقة بين الاقليم والمركز والمحافظات وتلك التي تؤدي إلى اضعاف لحمة النسيج الاجتماعي أو ما يحمله الدستور بين طياته من مواد غامضة وقابلة للاجتهاد اثرت باستقرار الوضع العام[33], وايضاً ضرورة إشراك شخصيات اكاديمية مستقلة ومحايدة عند مراجعة الدستور والبحث عن تعديلات مضمونة ومقبولة من الجميع وذلك لسببين الأول: يخص أهمية اشراك القواعد الاجتماعية ومنها الاكاديمية في عملية التعديل، والثاني: يتمثل في إن عملية الاشتراك تسد الفجوة ما بين المتنازعين والمنقسمين بالاستناد إلى الطرح الاكاديمي الفني الذي يقود لاتفاقات يعتمد عليها[34].

ينبغي على الدولة العراقية أن تبذل مزيداً من الجهود في مواجهة ظاهرة الافلات من العقاب بعد أن اصبح هذا الافلات ثقافة عامة لا تعرف استثناءات إلا على صعيد ضيق وأول الاجراءات المفترض عملها يتمثل بتحريك فاعلية الادوات المستخدمة لوضع حد للإفلات من العقاب وتفعيل الاجراءات القضائية وإرساء سلطة القانون والثقة بمؤسسات الدولة واحترام الهيئات المسؤولة عن تنفيذ القانون[35]، إذ تعاني السلطة القضائية من الضعف وتظهر في أحيان كثيرة إنها تابعة للسلطة التنفيذية ولا يمكن بناء دولة مدنية ديمقراطية في ظل ضعف السلطة القضائية لذا فإعادة النظر بمسؤولية هذه السلطة والقوانين التي تحكم مؤسساتها أمر في غاية الاهمية[36]، ونقترح ان يستعاض عن محاكم تحقيق النزاهة بتشكيل المحكمة الانضباطية وتكون ضمن تشكيلات مجلس الدولة أسوة على ما هو عليه الحال في مجلس الدولة المصري والفرنسي لاسيما بأن مجلس الدولة في العراق أثبت أنه ملاذاً للأفراد لرفع الظلم عنهم وأنه يعمل على الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للأفراد من خلال مجموعة القرارات الجريئة التي أصدرها بهذا الخصوص[37]، والعمل على تفكيك ظاهرة الفساد عبر ايجاد إرادة سياسية جادة وحازمة تأخذ على عاتقها مهمة تفكيك هذه البنية ومؤسساتها وشبكة المصالح المرتبطة بها وهذا يتطلب وضع قوانين وتشريعات لمكافحة الفساد والحد منه على المستويات السياسية، القضائية، الادارية والاجتماعية مثل قانون الافصاح عن الذمم المالية لذوي الدرجات العليا في الدولة، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، فضلا عن تشديد الاحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية والاستغلال الوظيفي وكذلك تشكيل محاكم تنظر بجرائم الفساد المالي والاداري وتستند في عملها إلى هيئات تحقيق كفوءة تؤدي واجباتها بنزاهة وتقانٍ[38]، لذا تولي النظم الديمقراطية المتقدمة اهمية بالغة بالبنية الدستورية والتشريعية؛ كونها تمثل البودقة التي تنصهر فيها اهداف الدولة وغايات المجتمع وضمانة لمبدأ الارادة العامة لذا الحديث عن اصلاح النظام السياسي في العراق دون أن يشمل البنية الدستورية والقانونية يبقى ضمن انصاف الحلول كون المعالجة تنطلق من هذا المفصل المهم في الدولة من خلال ازالة الغموض وتنسيق القواعد الدستورية والقانونية واجراء المراجعة عليها وفق منظور الثقافة القانونية التي توائم ما بين روح العدالة وتطبيق العدل الذي يحقق اكبر قدر من المنفعة وكذلك أن يكون القانون محفز للإنجاز.

ثالثاً: تحقيق التنمية وتطوير الأداء الاقتصادي

يتوجب على النظام السياسي في العراق العمل على توظيف قدرات الدولة الاقتصادية لتحقيق استجابة متسارعة لمطالب المجتمع وخاصة المتعلق بتحقيق الامن والاستقرار وفرص العمل وتحقيق الذات ولابد من أن يرافق هذه العملية عدالة توزيعية للقيم بين مختلف مكونات المجتمع ويصاحب هذه العملية تسخير قدرات الدولة الوظيفية لاستيعاب افراد المجتمع في مؤسساتها سواء بشكل مباشر عبر الانخراط في مؤسسات الدولة أو بشكل غير مباشر عبر المساهمة في القطاع الخاص الذي لابد للدولة العراقية أن تسنده وتدعمه؛ لاستيعاب الطاقات البشرية وبذلك يحقق هدف استيعاب المجتمع والقضاء على البطالة[39]، وإن التنمية لا تقتصر على رفع المستوى المعاشي وبناء اقتصاد مزدهر، وإنما تنعكس حتى على البعد العسكري للأمن الوطني وإن توفر امكانات مادية عالية للدولة سيسهم في بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات الدفاع والامن الداخلي والخارجي[40]، كما يمكن الاستفادة من نمو قوى اجتماعية حديثة ذات إمكانية عابرة للطوائف أو متداخلة معها كطبقات رجال الاعمال العليا، والطبقات العاملة الصناعية، إذ تمتلك هذه المجموعات روابط واتحادات خاصة بها مرتكزة على المصالح وهي الوعاء الكامن للدولة المدنية والتحركات ذات التوجه الاقتصادي المنظم بالربح وليس له اثنية أو دين، بل هو كوني وعلى هذا الاساس فإن التأكيد على المصالح الاقتصادية لابد ان يكون عابر للطائفية فهو يرتكز على اقتصاديات السوق والسياسات النقدية والضريبية والاستثمار وحماية حقوق الملكية، فما من سوق يمكن أن يعمل بطريقة سوية من دون ارساء حكم القانون ومن ثم تتراجع الانتماءات التقليدية أمام ما تفرضه المصلحة الاقتصادية بما يخدم مشروع الدولة المدنية[41]، وعليه تتطلب عملية التنمية شروطاً مهمةً هي: حرية صنع القرار الوطني في ظل الاستقلال، المشاركة في اطار الديمقراطية، العدل في سياق التوزيع والامن في ظل قوة دفاعية متطورة[42]، وإن ازدهار النشاط الاقتصادي وتطور ادائه يضمن استمرارية الإيفاء بتوفير متطلبات الدولة المدنية من خلال دعم النشاطات التي تعزز العدالة الاجتماعية وتخفيف حد الفوارق بين مكونات المجتمع وتحسين مستوى رفاهية العيش التي تجعل من الدولة الملجأ الذي يحتمي به المجتمع بدلاً من الانطواء نحو انتماءاته الفرعية التي تغذي ولاءاتها على حساب موارد المجتمع وقدراته.

تعزيز كفاية استخدام الموارد من اجل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتقديم الخدمات العامة ونظراً إلى حالة العراق من اتساع نطاق سلطات الحكومات المحلية فإن القدرة على فرض الضرائب وزيادة الايرادات امر حيوي لنجاح أنموذج الحكم اللامركزي وتستلزم استجابة الخدمات العامة المحلية للاحتياجات المطروحة على ارض الواقع مرونة كافية في سلطات الانفاق ومن المفترض أن تقدم نظم التمويل ايضاً فرص لتنمية توليد

الايرادات والقدرة على الادارة المالية ولا تلغي هذه الخطوة دور الحكومة المركزية في رصد السياسات المالية المحلية لضمان التقييد بأهداف الاقتصاد الكلي وعدم توسيع العجز في الميزانية أو التضخم أو الوظائف الاساسية لهيئات مراجعة الحسابات ومكافحة الفساد على الصعيد المحلي[43]، لابد من اتباع سياسة تمويلية يغلب عليها طابع التمويل المصرفي بدلاً من اعتماد تمويل التنمية على الميزانية العامة للدولة الامر الذي يؤدي إلى استثمار واسع النطاق للوفورات المالية وقيام البنوك بهذا الدور في التمويل الانمائي يسهم في تحقيق هدف التنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويله لمشاريع القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية الامر الذي ينعكس اثره ايجاباً في صورة نمو وتنوع الانشطة الانتاجية غير النفطية[44]، كما ينبغي اصلاح السياسات المالية وتقليص النفقات التشغيلية عبر ترشيق الجهاز الاداري للقطاع العام مع ضرورة إعادة النظر في نظام الرواتب والاجور وبما يحقق العدالة وبتخفيض رواتب المناصب العليا في المؤسسات العامة بدءاً من الرئاسات الثلاث إلى الدرجات الخاصة مع مراجعة نظام المستشارين والعقود الخاصة[45]، وتبرز ضرورة تفعيل صندوق العراق للتنمية كونه صندوقاً سيادياً ليأخذ دوره الاقتصادي بهدف استحداث آلية تعمل على ضبط الايرادات العامة للحفاظ على استقرار الموازنة العامة بما يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية[46]، وإن تقبل ممارسات الدولة المدنية ومبادئها يترافق مع تحقيق تنمية اقتصادية تشجع على تقبل تلك المبادئ والتفاعل معها, كما يضمن وجود نشاط اقتصادي متطور وكفوء لتعزيز قدرة الدولة في مواجهة ظروف البيئة ويمنحها الثبات في رسم الخطط وتنفيذها، وكذلك يرفع من مستوى ثقتها تجاه جمهورها من خلال مواصلة التزاماتها والإيفاء بتعهداتها لذا يتطلب واقع العراق الاقتصادي تنظيم استثمار الموارد وتنويع مصادرها وترشيد عملية الانفاق ومراعاة أولوياتها وفق الخطط التي تكفل استدامة الموارد ومراعاة تقلبات السوق والازمات التي تعتري النشاط الاقتصادي.

رابعاً: تعزيز دور المنظمات المجتمع المدني

إن اطروحة المجتمع المدني التي تطرح نفسها كآلية مهمة من آليات تجاوز الازمات المصيرية من تاريخ العراق المعاصر التي يمكن لها أن تؤدي دوراً بارزاً في معالجتها ويمكن لها أن تنجح من خلال الشروع بتأسيس ثقافة سياسية جديدة يتجاوز من خلالها العراقيون الصفات السلبية التي اثرت في شخصيتهم من خلال عملية تربوية ونفسية واجتماعية مكثفة يرتبط فيها عنصري التنظيم والممارسة[47]، إذ ينخفض العنف السياسي في النظم الديمقراطي؛ نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي والعلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في علاقة تكاملية تفاعلية ولا وجود لمجتمع مدني من دون حماية الدولة له إذ تصبح الاطار أو الوعاء الذي يحتضن حريته ونشاطه(48)، لذا يتطلب العمل على تخصيص موارد مالية من مصادر وطنية وتوزيعها في جدول زمني محدد من خلال انشاء صندوق وطني لدعم العمل الاهلي والمدني من موارد حكومية ومن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، إذ هناك حاجة ماسة إلى تطوير مهارات تدبير الموارد وبصفة خاصة من خلال الانشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وكذلك يتطلب بناء القدرات لمؤسسات المجتمع المدني وتقويتها وتوافر معلومات كافية لديها عن مجالات نشاطها وعن أوضاع المجتمع في نطاق مسؤوليتها(49)، وإن الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحاضر هو تحويل الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي بوصفها تأسيساً مجتمعياً لمرحلة جديدة وتوافر الشروط الاساس للممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها وتوافر البيئة لتعميق هذه الممارسة لتصبح بمثابة البنية التحتية للديمقراطية بوصفها نظام للحياة واسلوب لتسيير المجتمع وهي بذلك تعد أفضل اطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية(50)، وإلى جانب الثقافة المدنية فلا يمكن أن يساهم المجتمع بدور فعال في العملية السياسية لمجرد وجود هياكل وبنى تنظيمية تستقل عن الدولة والنظام السياسي، إذ لا قيمة لهذه الهياكل ما لم تكن معززة بثقافة سياسية مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين افراد كانوا ام جماعات واحترامهم حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير(51)، وإن ضرورة وجود المجتمع المدني بوصفه وسيلة للتثقيف السياسي وتنظيم الافكار والاحتياجات الاجتماعية وفق منظور ديمقراطي مساهم من خلال الفعاليات والانشطة التي تشجع على تكامل الادوار ما بين مؤسسات الدولة والمجتمع وثمرة ذلك ينعكس على تطور منظمات المجتمع المدني ورفع وعي وادراك المجتمع وكذلك الأداء المتميز بالكفاءة لمؤسسات الدولة المختلفة على حدٍ سواء.

ضرورة أن يكون المجتمع المدني في النهاية محصلة للفعل الاجتماعي في الواقع العراقي ليتحقق النهج الديمقراطي الاختياري الحر وليس الحتمي المفروض من الفعل الاحادي الحزبي أو الايديولوجي أو التنظيمي أو الثقافي للنظام السياسي الذي لا يزال ينشط سلطوياً مما يعوق بقدر أو

بآخر الفعل الاجتماعي وحركيته(52)، وتمكين المجتمع المدني ينطوي على اعتبارات عدة منها ما يسهم في تخفيف حدة الصراع والانقسام المجتمعي من خلال اشاعة الثقافة المدنية وممارساتها وكذلك يمثل المجتمع المدني الوسيلة للتعبير عن متطلبات الارادة العامة واداة قياس تفاعل المجتمع ازاء السياسات الحكومية وفعالياتها تجاه المجتمع, كما يوفر الاستشارة وتقديم الرأي حول ما ينبغي تنفيذه من قبل أجهزة الدولة وما يضمن في تشريعاتها المختلفة وهي غير خاضعة للمساومة أو المقايضة على حساب المصالح أو الحقوق العامة وهذا ما تفتقر اليه مراكز ومصادر البنى التقليدية وقيمها لذا تمكين المجتمع المدني امراً ملحاً لتجاوز ازمات المرحلة الحالية ومعالجة لاستكمال بناء الدولة المدنية في العراق.

خامساً: تحقيق الاندماج الاجتماعي

إن التجارب الديمقراطية الكبرى في التاريخ الانساني لم تبقَ بدحر الخصوصيات والتعديات الموجودة في المجتمع، بل بخلق ميثاق وطني حضاري يأخذ في الحسبان حاجات التنوع ومتطلبات التعدد مما أوجد الاساس القانوني والسياسي المناسب لانخراط كل القوى والتعدديات في بناء الوطن وتطوير المجتمع على مختلف الصعد والمستويات[53]، وإن الاندماج الاجتماعي يشكل المرحلة النهائية في عملية بناء هوية وطنية عراقية خالصة ولأن كلاهما مترابطان لا يمكن أن نتصور وجود أي شكل معين من الاندماج بين افراد المجتمع العراقي طالما لا توجد أسس متينة وقوية لمشروع بناء هوية وطنية جامعة, لذا فإن الوصول إلى مرحلة الاندماج سيعزز من مكانة وقيمة الهوية الوطنية لدى كل مواطن عراقي وسيقضي تدريجياً على تشظي الولاء والانتماء للهويات الفرعية ويحدد دورها وتأثيرها على الواقع السياسي[54]، لذلك تعزيز الهوية الوطنية يتطلب تهيئة الشروط الضرورية لتقوية عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية وتنقيتها من سلبياتها التي كانت في حالات كثيرة من الرجعية والتخلف وتنشيط الوسائل التي تعمل على عدم الخلط بين ما يتمتع به العراق من تنوع داعم لقوته والخلافات السياسية والفكرية التي تحمل في طياتها وسائل تلغيم كل المشاريع النهضوية وبين السعي في توحيد الثقافات المتنوعة في العراق وتوفير المناخ الملائم للتفاعل بين الاطراف كافة إلى جانب احترام كل ما يعتقد به مكونات المجتمع العراقي مهما كان وزنها العددي والسياسي[55]، كما تشكل عملية التنشئة والتربية أحد الاسس الحيوية للنظم التربوية والتعليمية في دول العالم المتقدم التي يمكن الاستفادة منها من خلال دورها المحوري في إعداد مواطن مسؤول ويتمتع باستقلالية في التفكير والسلوك وله القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية, لذا تكتسب مؤسسات التربية والتعليم اهمية بالغة في التنشئة الاجتماعية– السياسية من خلال توفيرها للبيئة التي تجمع شباباً قادمين للدراسة يحملون معهم خصائصهم النفسية والسلوكية وانتماءاتهم الفرعية الاجتماعية وتوجهاتهم الفكرية فيجدون انفسهم في محيط اجتماعي متعدد الانتماءات والثقافات كما يقوم نمط الحياة والدراسة في هذا المحيط على العمل المشترك والتشاور والتعاون والتفاهم وتمثل هذه الانشطة المدخل لتعزيز وغرس روح المواطنة والمشاركة وكسر حاجز العزلة الثقافية والاجتماعية بين الافراد المنتمين إلى جماعات اجتماعية مختلفة(56)، وايضاً يمكن توظيف خطاب المؤسسة الدينية في بناء دولة المواطنة خاصة إذا ما علمنا أن ساسة السلطة يكونون احياناً مجبرين على احترام ما تطرحه هذه المؤسسة من افكار اكثر توافقاً مع توجهات المجتمع العراقي الذي يمنح ثقته بما تطرح دائماً والخشية من أن تقف ضد سياستهم في السلطة لذلك فإنهم يحاولون إظهار التزامهم بما تطرحهم المؤسسة الدينية فيصححون ما يمكن تصحيحه احياناً وإن كان في نطاق التصريح ويلوذون بالصمت احياناً ومن هنا يمكن أن توفر المؤسسة الدينية مناخاً سياسياً تمارس فيه دوراً اجتماعياً تربوياً باتجاه تعميق المواطنة والإخاء والوحدة الوطنية لا أن تنصرف إلى ممارسات يمكن أن تعمق الاختلاف وتسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي مما يضعف بالنتيجة من الشعور بالانتماء للوطن(57)، كما أن للحكومة دور أساس في إعادة لحمة الهوية الوطنية من خلال المحور الوظيفي؛ كونها ضامنة للأمن الذي يصح أن يكون الاساس لفعل البناء في المرحلة الراهنة فغياب الدولة ودورها الامني في المرحلة السابقة وغياب الاحساس بالأمان كان دائماً العنصر الابرز في تحفيز التناقضات ومع وجود هذه البيئة يبقى على الحكومة مهام لابد القيام بها في اتجاه بناء الهوية الوطنية(58)، واستمرار الوعي السياسي الناهض في ميادين الاعتصامات والحراك المدني في الوقت الحاضر للبدء في بناء ثقافة سياسية جديدة ونشرها ثقافة ترتكز على مفاهيم وقيم الديمقراطية والسلمية من اجل معالجة التشويه والعجز الديمقراطي الذي يشهده العراق دولة ومجتمعاً وتحديد أطر وسبل المشاركة في هذه العملية التغييرية التي يشهدها البلد بما ينسجم ومصالح وطموحات الانسان والمجتمع العراقي كله ولخلق بيئة جديدة تسهم في تعزيز مبدأ المشاركة والعدالة والمساواة في الحقوق لدى المكونات الاجتماعية كافة وبما يسهم في ترصين الهوية الوطنية الجامعة(59)، وعليه نرى بأن لا سبيل للعيش إلا بقبول التنوع واحترام خصوصياته سواء على صعيد المجتمع أو القوى السياسية الماسكة بالسلطة التي تتكفل بضمان التعدد وحماية حقوقه وممارساته ومن ثم يؤدي ذلك إلى انتقال

البرامج والاهداف السياسية للأحزاب والقوى السياسية من التعبير عن المصالح الفئوية وامال الانتماءات الفرعية إلى مشاريع تعبر عن مصالح وطنية عامة وتأخذ المطالب طابع وطني شامل وكذلك تخفيف حدة الاستفزازات التي تؤدي تأجيج الصراع؛ لأن الإنجاز الحكومي يكون على اساس العدالة وفق مبدأ المواطنة لا ظلم مكون على حساب اخر مما يحقق عدالة التوزيع وتحمل الأعباء وترابط الأداء العام لمؤسسات الدولة.

الخاتمة

تُعد الهوية الشاملة انتماءً وطنيا عابر للتخندقات والارتباطات الضيقة ووسيلة للحفاظ على التنوع من جهة وتعزيز الوحدة الوطنية من جهة اخرى ويصبح التنوع بوجودها رافد مهم لتنويع مصادر التفاعل داخل النظام السياسي ويمنحه الحيوية من خلال النشاطات والفعاليات لمكونات التنوع الاجتماعي والتي تتجه نحو إعلاء الانتماء الوطني بوصفه الجامع لمظاهر التنوع المجتمعي وهذا يكسب النظام السياسي ميزة ينفرد بها؛ كونه نظام شامل لانتماءات مختلفة وهذا ما افتقر له العراق على مر الانظمة السياسية المتعاقبة، لذا في ظل الدولة المدنية والياتها تمنح الفرصة لإعادة تشكيل الهوية الوطنية التي تفضي إلى تحقيق اندماج اجتماعي لا تقتصر مخرجاته على اصلاح الوضع الاجتماعي فحسب وإنما الواقع السياسي ايضاً وهذا ما تبتغيه خطوات المعالجة للحالة العراقية.

التوصيات

1. ينبغي على للقوى المشاركة في إدارة السلطة في العراق أن تعزز مقومات التعايش السلمي سواء من جانب الأداء أو الممارسات وحتى على مستوى الخطاب السياسي، الامر الذي يعكس توفر الارادة الحقيقية على تحقيق التعايش السلمي انطلاقاً من سمو الهوية الوطنية الجامعة على الانتماءات الاجتماعية الاخرى
2. تطوير منظومة الاداء الحكومي ومؤسسات الدولة الاخرى، بما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وفرض المسؤوليات، استناداً إلى مبدأ المواطنة وسيادة القانون وسريان تشريعاته؛ ليكون ضمانة داعمة للاستقرار والانتماء الوطني ومعززة لدولة المؤسسات.
3. تمكين مكونات المجتمع المدني بوصفها الوسيلة المثلى في غرس مبادئ الديمقراطية ورفع مدارك المجتمع وبلورة أهدافه انطلاقاً من المصالح العامة والشاملة، فضلاً عن كونها احدى مقومات الفاعلية المستدامة النظام السياسي وتعظيم مخرجاته.

---

(1) عبد الاله الفكيكي، البدايات الخاطئة: قراءة جديدة في تاريخ العراق السياسي الحديث، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2011، ص125

(2) محمد حسن دخيل ، تحديات بناء الدولة في العراق بعد عام (2003) المعوقات وافاق الحل، مجلة دراسات الكوفة ،العدد 55، جامعة الكوفة، 2019 ، ص 102

(3) محمد صالح شطيب، النظام السياسي والتعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 37، جامعة الموصل، 2018، ص262

(4) دريد شرهان محمود، دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة التعايش السلمي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، المجلة السياسية والدولية، العدد41، الجامعة المستنصرية، 2019، ص792

(5) ابا ذر عباس غضبان، تسيس الانتماءات الطائفية واثرها في الاستقرار السياسي العراقي، مجلة الخليج العربي، العدد3، جامعة البصرة، 2019، ص185

6 فاطمة عطا جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2018، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية، 2020، ص ص 537–538

(7) مهند حميد مهيدي وفؤاد جميل خلف، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (التحديات والفرص)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني ، جامعة الانبار،2020، ص881.

(8) عبد علي كاظم المعموري ، اشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع(حالة العراق) ، مجلة حمورابي، العدد الثامن، بغداد، 2013، ص144

(9) سحر قدوري عباس ، المواطنة ودور المؤسسات المجتمعية: الواقع والمؤمول، مجلة الدراسات العربية والدولية، العدد 52، الجامعة المستنصرية، 2015، ص230

(10) عبد علي كاظم المعموري، اشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)، مصدر سبق ذكره، ص145
(11) علي عبد العزيز الياسري ، مظاهر وتبعات عسكرة المجتمع، سلسلة بناء الدولة من منظور الامن الوطني، ط1، مجلس الامن الوطني العراقي، بغداد، 2011، ص ص 5-7
(12)مروان سالم العلي، إشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية: نظرة استراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الإشكالية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 20، جامعة تكريت، 2013،ص255
(13) المصدر نفسه، ص249
(14) زينب سمير عبد العالي، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي : العراق بعد العام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية، بغداد، 2020، ص70
(15) جواد مطر الموسوي ، المواطنة وتدريس حقوق الانسان ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14، الجامعة المستنصرية، 2010، ص129
(16) ايوب محمد طيب، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها(تحديات الهوية الوطنية العراقية نموذجا)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد21، جامعة كركوك، 2017، ص ص 244-245
(17) منى جلال عواد، الارهاب والعنف في العراق ومراوحة العمل السياسي، مجلة حمورابي، العدد السابع، بغداد، 2013، ص150
(18) ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال ، مجلة دراسات دولية ، العدد 35، جامعة بغداد، 2011، ص147
(19) وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا- برلين، 2018، ص ص 140-141
(20) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية , مجلة قضايا سياسية، العدد 50، جامعة النهرين، 2017، ص190
(21)عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، اشكالية بناء الدولة وادارة الحكم في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، جامعة النهرين، 2014, ص 38.
22) حسين درويش العالي، المواطنة، ط2، دار مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2006، ص22
(23) همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد 16، جامعة تكريت، 2019، ص57.
(24) رؤى لؤي عبد الله، التنوع الثقافي وبناء هوية جامعة عراقية رؤية تحليلية للحالة العراقية، مجلة الآداب، العدد 126، جامعة بغداد، 2018، ص433.
(25) ايناس عبد السادة علي، إثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2007، ص147.
(26) حسين درويش العادلي، المواطنة في العراق، ط2، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2006، ص27.
(27) محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية (العراق 2018 انموذجاً)، مجلة دراسات اقليمية، العدد 45، جامعة الموصل، 2020، ص143.
(28) ستار جبار علاوي، الانتخابات وتأثيراه في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 54، جامعة بغداد، 2012، ص136.
(29) مهند حميد مهيدي وفؤاد جميل خلف، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003 (التحديات والفرص)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة الانبار،2020.، ص882.
(30) رنا مولود شاكر، الهويات الفرعية وأثرها في الواقع السياسي العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد 37، الجامعة المستنصرية، 2018، ص589.
(31) غني زغير عطية، فصل السلطات في الدساتير العراقية (دراسة مقارنة)، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد 13، جامعة ذي قار، 2016، ص ص27-28.
(32) حميد حنون خالد، السلطات الاتحادية في دستور العراق لسنة 2005، مجلة العلوم القانونية، العدد الاول، جامعة بغداد، 2009، ص ص75-76.
(33) رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص589.
(34) عبد الجبار احمد عبد الله ونيران عدنان كاظم، الدستور العراقي لسنة 2005 بين الجمود الدستوري والركود السياسي، مصدر سبق ذكره، ص102.
(35) أحمد صدام إيدام، سبل تعزيز ثقافة المواطنة في عراق ما بعد التغيير السياسي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 15، جامعة تكريت، 2018، ص77.

(36) ليث عبد الحسن وهند احمد عبد، المؤسسات السياسية الدستورية في العراق بعد العام 2003: السلطة القضائية (انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد 47، جامعة النهرين، بغداد، 2017.ص60.

(37) سناء محمد سدحان، اليات التنسيق بين المجلس الاعلى لمكافحة الفساد والاجهزة الرقابية في العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 3، جامعة تكريت، 2020، ص131.

(38) محمد محي الجنابي، سياسات اعادة التأهيل في مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة العراق بعد احداث 2014، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2019، ص ص365.

(39) نغم نذير شكر، الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاساته على اعادة بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة ديالى، 2019، ص ص73-74.

(40) عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفيدرالية في العراق، ط1، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017, ص137.

(41) عبير سهام مهدي وعمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص451.

(42) اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987, ص 78.

(43) محمد عبد اللطيف ابراهيم، واقع التجربة اللامركزية الادارية والسياسية في العراق بعد 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2018، ص ص147-148.

(44) محسن حسن علوان، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 12، جامعة الانبار، 2014، ص136.

(45) محمد محي الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص366.

(46) ستار جبار عمران ويوسف عبد الله عبد، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات العربية والدولية، العدد 47، الجامعة المستنصرية، 2014، ص96.

(47) رؤى خليل سعيد، محركات الرأي العام العراقي ازاء الاصلاحات المفترضة، مجلة حمورابي، العدد 17، بغداد، 2016، ص77.

(48) أزهار محمد عيلان، وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 2، جامعة بغداد، 2004، ص42,

(49) عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط1، دار اسامة، عمان، 2009، ص15.

(50) شكر عبد الغفار محمد، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص58.

(51) عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد34، جامعة بغداد، 2012، ص173.

(52) نظلة احمد الجبوري، نحو وعي اجتماعي بدور المتجمع المدني في عراقنا المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد 27، جامعة بغداد, 2005، ص47.

(53) منى جلال عواد، الاقليات وحق المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 18، جامعة تكريت، 2013، ص416.

(54) رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص594.

(55) اثير ناظم الجاسور، الارهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد 28، الجامعة المستنصرية، 2015، ص340 .

(56) سرمد زكي الجادر، التعليم العالي والديمقراطية، المؤتمر العلمي الثاني السنوي، جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص1.

(57) أحمد صدام ايدام، مصدر سبق ذكره، ص79.

(58) هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 53، جامعة بغداد، 2011، ص16.

(59) نجم الدين محي الدين الريكاني، تفسير العجز الديمقراطي في العراق من منظور الثقافة السياسية (دراسة سوسيو–سياسية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 37، جامعة كركوك، 2021، ص253.

Sources

1) Abdul-Ilah al-Fakiki, Wrong Beginnings: A New Reading of Modern Iraqi Political History, 1st ed., Dar al-Mahajjah al-Bayda, Beirut, 2011, p. 125

2) Muhammad Hassan Dakhil, Challenges of State-Building in Iraq After 2003: Obstacles and Prospects for Solutions, Kufa Studies Journal, Issue 55, University of Kufa, 2019, p. 102

3) Muhammad Saleh Shatib, The Political System and Cultural Pluralism in Iraq After 2003, Regional Studies Center, Issue 37, University of Mosul, 2018, p. 262
4) Duraid Sharhan Mahmoud, The Role of Media in Spreading a Culture of Peaceful Coexistence in Post-ISIS Iraq, Political and International Journal, Issue 41, Al-Mustansiriya University, 2019, p. 792
5) Aba Dhar Abbas Ghadhban, The Politicization of Sectarian Affiliations and Their Impact on Iraqi Political Stability, Arabian Gulf Journal, Issue 3, University of Basra, 2019, p. 185
6) Fatima Atta Jabbar, Obstacles to Achieving Peace Social Reconciliation in Iraq After 2018, Journal of Political Science, Issue 59, University of Baghdad - College of Political Science, 2020, pp. 537-538
7) Muhannad Hamid Mahdi and Fuad Jamil Khalaf, National Reconciliation and Social Peace in Iraq After 2003 (Challenges and Opportunities), University of Anbar Journal of Legal and Political Sciences, Issue 2, University of Anbar, 2020, p. 881.
8) Abdul Ali Kadhim Al-Maamouri, The Problem of Belonging and National Identity in Diverse Societies (The Case of Iraq), Hammurabi Journal, Issue 8, Baghdad, 2013, p. 144
9) Sahar Qadouri Abbas, Citizenship and the Role of Community Institutions: Reality and Aspirations, Journal of Arab and International Studies, Issue 52, Al-Mustansiriya University, 2015, p. 230
10) Abdul Ali Kadhim Al-Maamouri, The Problem of Belonging and National Identity in Diverse Societies (The Case of Iraq), previously cited source, p. 145
11) Ali Abdul Aziz Al-Yassiri, Manifestations and Consequences of the Militarization of Society, State-Building Series from a National Security Perspective, 1st ed., Iraqi National Security Council, Baghdad, 2011, pp. 5-7
12) Marwan Salem Al-Ali, The Problem of State-Building and Iraqi National Identity: A Strategic Look at What Must Be Done to Resolve This Problem, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 20, Tikrit University, 2013, p. 255
13) Zainab Samir Abdul-Ali, The Impact of Social Values on Political Stability: Iraq After 2003, unpublished Master's thesis, University of Baghdad - College of Political Science, Baghdad, 2020, p. 70
14) Jawad Matar Al-Mousawi, Citizenship and the Teaching of Human Rights, Political and International Journal, Issue 14, Al-Mustansiriya University, 2010, p. 129
15) Ayoub Muhammad Tayeb, The Nature of National Identity and its Challenges (Challenges of Iraqi National Identity as a Model), Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue 21, Kirkuk University, 2017, pp. 244-245
16) Mona Jalal Awad, Terrorism and Violence in Iraq and the Stagnation of Political Action, Hammurabi Journal, Issue 7, Baghdad, 2013, p. 150
17) Ibtisam Muhammad Abd, The Role of Political Culture in Shaping National Identity in Iraq Before and After the Occupation, International Studies Journal, Issue 35, University of Baghdad, 2011, p. 147
18) Wissam Hussein Al-Ithawi, Modernization and Stability in the Iraqi Political System After 2003, 1st ed., Arab Center for Strategic, Political and Economic Studies, Germany Berlin, 2018, pp. 140-141
19) Ahmed Fadel Jassim, "Societal Instability in Arab Countries: An Analytical Study of Causes and Future Prospects," Political Issues Journal, Issue 50, Al-Nahrain University, 2017, p. 190
20) Amer Hassan Fayyad and Kadhim Ali Mahdi, "The Problem of State-Building and Governance in Iraq," *Political Issues*, Issue 34, Al-Nahrain University, 2014, p. 38.
21) Hussein Darwish Al-Ali, *Citizenship*, 2nd ed., Dar Misr Murtada for Iraqi Books, Baghdad, 2006, p. 22.

22) Hamsa Qahtan Khalaf, "The Democratic Political Process in Iraq: Between Reform, Empowerment, and Comprehensive Review After the 2018 Elections," *Tikrit Journal of Humanities*, Issue 16, Tikrit University, 2019, p. 57.

23) Ru'a Luay Abdullah, "Cultural Diversity and Building a National Iraqi Identity: An Analytical Perspective on the Iraqi Situation," *Al-Adab* Journal, Issue 126, University of Baghdad, 2018, p. 433.

24) Inas Abdul-Sada Ali, "The Impact of External and Internal Determinants on Building the Iraqi State," *Journal of Political Science*, Issue 34, University of Baghdad - College of Political Science, 2007, p. 147. Hussein Darwish Al-Adli, Citizenship in Iraq, 2nd ed., Misr Murtada Foundation for Iraqi Books, Baghdad, 2006, p. 27.

25) Mohammed Saleh Shatib, The Phenomenon of Voter Apathy in Arab Countries (Iraq 2018 as a Case Study), Regional Studies Journal, No. 45, University of Mosul, 2020, p. 143.

26) Sattar Jabbar Alawi, Elections and Their Impact on Stability and Development, International Studies Journal, No. 54, University of Baghdad, 2012, p. 136.

27) Muhannad Hamid Mahdi and Fouad Jamil Khalaf, National Reconciliation and Social Peace in Iraq After 2003 (Challenges and Opportunities), Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, No. 2, Anbar University, 2020, p. 882.

28) Rana Mawloud Shaker, Sub-Identities and Their Impact on the Iraqi Political Reality, Political and International Journal, No. 37, Al-Mustansiriya University, 2018, p. 589. Ghani Zghair Atiya, "The Separation of Powers in Iraqi Constitutions (A Comparative Study)," *Journal of Law for Legal Research*, Issue 13, University of Dhi Qar, 2016, pp. 27-28.

29) Hamid Hanoun Khalid, "Federal Authorities in the 2005 Iraqi Constitution," *Journal of Legal Sciences*, Issue 1, University of Baghdad, 2009, pp. 75-76.

30) Abdul Jabbar Ahmed Abdullah and Niran Adnan Kadhim, "The 2005 Iraqi Constitution: Between Constitutional Stagnation and Political Inertia," previously cited source, p. 102.

31) Ahmed Saddam Idam, "Ways to Enhance the Culture of Citizenship in Post-Political Change Iraq," *Tikrit Journal of Political Science*, Issue 15, University of Tikrit, 2018, p. 77.

32) Laith Abdul Hassan and Hind Ahmed Abdul, "Constitutional Political Institutions in Iraq After 2003: The Judiciary (as a Model)," *Journal of Political Issues*, Issue 47, Al-Nahrain University, Baghdad, 2017, p. 60. Sanaa Mohammed Sadhan, Coordination Mechanisms between the Supreme Council for Combating Corruption and Oversight Bodies in Iraq, Tikrit University Journal of Law, Issue 3, Tikrit University, 2020, p. 131.

33) Mohammed Muhi Al-Janabi, Rehabilitation Policies in Post-Conflict Societies: A Case Study of Iraq after the Events of 2014, 1st ed., Dar Dijla Publishers and Distributors, Amman, 2019, pp. 365.

34) Nagham Nadhir Shukr, The Iraqi Social Reality and its Repercussions on State Reconstruction, Journal of Legal and Political Sciences, Issue 2, University of Diyala, 2019, pp. 73-74.

35) Abdul-Adheem Jabr Hafez, The Debate on Federalism in Iraq, 1st ed., Thaer Al-Asami Foundation, Baghdad, 2017, p. 137.

36) Ismail Sabri Abdullah, Independent Development: An Attempt to Define an Unknown Concept, 1st ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987, p. 78.

37) Mohammed Abdul Latif Ibrahim, The Reality of the Administrative and Political Decentralization Experience in Iraq After 2005, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad - College of Political Science, 2018, pp. 147-148.

38) Mohsen Hassan Alwan, Ways to Improve the Economic Situation in Iraq, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 12, Anbar University, 2014, p. 136.

39) Sattar Jabbar Omran and Yousef Abdullah Abdul, International Challenges to Financing the General Budget in Iraq After 2003, Journal of Arab and International Studies, Issue 47, Al-Mustansiriya University, 2014, p. 96.

40) Rua Khalil Saeed, Drivers of Iraqi Public Opinion Regarding the Proposed Reforms, Hammurabi Journal, Issue 17, Baghdad, 2016, p. 77. Azhar Muhammad Ailan, "Means of Strengthening Civil Society Institutions in Iraq," International Studies Journal, Issue 2, University of Baghdad, 2004, p. 42.

41) Amer Hassan Fayyad, "Iraq and the Misery of the Desired Democracy," 1st ed., Osama Publishing House, Amman, 2009, p. 15.

42) Shukr Abdul Ghaffar Muhammad, "Civil Society and Its Role in Building Democracy," 1st ed., Dar Al-Fikr, Damascus, 2003, p. 58.

43) Omar Jumaa Imran, "Civil Society and the Political Process in Iraq," Political Science Journal, Issue 34, University of Baghdad, 2012, p. 173.

44) Nazla Ahmed Al-Jubouri, "Towards Social Awareness of the Role of Civil Society in Our Contemporary Iraq," International Studies Journal, Issue 27, University of Baghdad, 2005, p. 47.

45) Mona Jalal Awad, "Minorities and the Right to Citizenship in Iraq After 2003," Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 18, Tikrit University, 2013, p. 416. Atheer Nazim Al-Jassour, "Terrorism and the Foundations of Iraqi National Security," *Political and International Journal*, Issue 28, Al-Mustansiriya University, 2015, p. 340.

46) Sarmad Zaki Al-Jader, "Higher Education and Democracy," *Second Annual Scientific Conference*, Al-Nahrain University - College of Political Science, Baghdad, 2009, p. 1.

47) Haifa Ahmed Mohammed, "The Problematic Nature of Iraqi National Identity," *International Studies Journal*, Issue 53, University of Baghdad, 2011, p. 16.

48) Najm Al-Din Muhi Al-Din Al-Rikani, "Interpreting the Democratic Deficit in Iraq from the Perspective of Political Culture (A Socio-Political Study)," *Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences*, Issue 37, Kirkuk University, 2021, p. 253.